

المعارضة فاذا ذكره على سبيل الممانعة
واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه
الترجيح وهو عبارة عن فضل احد
المتلبن على الآخر وصفا حتى لا يترجم
القياس بقياس آخر وكذا الحديث و
الكتاب وانما يترجم بغيره فيه وكذا
صاحب المراحات لا يترجم على صاحب
مراجعة حتى يكون الدية نصين
وكذا الشيعا في الشقص السابع المبيع
لهم ميز متباينين سواء وما يقع به
الترجيح اربعة بقر الاثر كالمستحسن

٢٣
فمعارضة القياس وبقرة ثباته
على الحكم المشهور به كقولنا في صوم رمضان
انه متعين اولى من قوله صوم فطر
لان هذا المخصص في الصوم بخلاف
التعيين فقد تفيدني الى الودائع والفضول
ورد البيع الفاسد وبكثرة اصوله
وبالعدم عند العدم وهو العكس
واذا تعارض خبرا ترجيح كان البرهان
في الذات احق منه في الخارج لان الحال
قائمة بالذات تابعة له فينقطع حتى
بالعلم المالك والشئ لان الصنعة قائمة بذاتها